S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/835
31 October 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة من الممثل الدائم لليبريا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أتقدم بتحياتي، وأن أحيل طيه، بناء على تعليمات حكومتي، بيانا سياسيا صادرا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بشأن الحالة في سيراليون (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو أمكن تعميم البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ويليام بـُل
السفير
الممثل الدائم

9729724

المرفق

بيان بشأن السياسة الخارجية المتعلقة بسيراليون، صادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ عن وزارة خارجية ليبريا

تتظر حكومة جمهورية ليبريا بقلق شديد إلى الانقلاب العسكري الذي وقع يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ في دولة سيراليون المجاورة وإلى الأعمال العدائية الجارية. وعلى ضوء النجاح في تنفيذ عملية نزع السلاح وإجراء انتخابات ديمقراطية حرة نزيهة، تمثل الحاجة إلى تعزيز السلم والأمن في ليبريا الأولوية الوطنية العليا. وترى الحكومة أن أي تكثيف عسكري للأزمة في سيراليون سينطوي على احتمال تسربها إلى ليبريا وغينيا، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الدولتين الجارتين وإلى زيادة تفاقم الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين في المنطقة. وتشير تقارير المخابرات المتاحة لحكومة ليبريا إلى أن القوات المشتركة بين المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية تسيطر على معظم نقاط الحدود الرئيسية بين ليبريا وسيراليون وأن هناك خطرا شديدا يتمثل في احتمال قيام تلك القوات المشتركة بمطاردة ساخنة الى داخل ليبريا لاقتفاء أثر مجموعات "الكاماجور" (صائدو الحيوانات المحليون).

ولذا، فإنه فيما يختص بالحالة في سيراليون المجاورة تحدد حكومة جمهورية ليبريا المصالح الوطنية وأهداف السياسة الخارجية التالية: (أ) السلم والأمن؛ (ب) المشكلة الإنسانية ومشكلة اللاجئين؛ (ج) الامتثال للقانون الدولي وللاتفاقات الدولية؛ (د) حماية عملية تحقيق الديمقراطية وتعزيز تلك العملية؛ (هـ) فض الصراعات:

(أ) السلم والأمن: عملا على احتواء الأعمال العدائية في سيراليون ومنع تسربها إلى ليبريا، ستصدر الحكومة تعليماتها بإغلاق حدود ليبريا مع سيراليون فورا. وعلاوة على ذلك، لن تسمح الحكومة بأي اشتباك عسكري باستعمال القوة، انطلاقا من إقليمها، على أيدي أي جماعة مناهضة لسيراليون، ما لم يكن مجازا بصورة صريحة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومعتمدا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحكومة ليبريا؛

(ب) المشكلة الإنسانية ومشكلة اللاجئين: ستبذل جهود متضافرة لضمان وصول الغوث الإنساني إلى اللاجئين والمشردين داخليا، ولضمان سلامتهم وحمايتهم؛

(ج) الامتثال للقانون الدولي وللاتفاقات الدولية: ستكفل الحكومة الامتثال لمبادئ القانون الدولي وستؤيد الاتفاقات التي توصلت إليها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن أزمة سيراليون. وطبقا لقرار مجلس الأمن ١١٣٢ (١٩٩٧)، ستتخذ الحكومة إجراءات بهدف تنفيذ التدابير المبينة فيه تنفيذا فعالا. وعلاوة على ذلك، سيتم إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بأي إجراء يمثل انتهاكا لأحكام القرار ١١٣٢ (١٩٩٧)؛

(د) حماية عملية تحقيق الديمقراطية وتعزيز تلك العملية: ستبذل قصارى الجهود لأجل استعادة النظام الدستوري في سيراليون. إلا أنه تجنبا لمضاعفة الأعمال العدائية ومنعا لتسربها بأية حال إلى الدول المجاورة، ونظرا لعدم فعالية استعمال القوة في تحقيق سلم دائم في سيراليون، لن تؤيد حكومة جمهورية ليبريا استعمال القوة كوسيلة لاستعادة النظام الدستوري، إلا إذا قررته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واعتمده مجلس الأمن كملاذ أخير. ولذلك، نهيب بجميع الأطراف أن تتوصل إلى تسوية سياسية تتفق مع توقعات المجتمع الدولي. ومن ثم، ستقدم الحكومة العون الخالص لأجل تحقيق تسوية سياسية في سيراليون، بهدف واحد هو استعادة الحكم الدستوري؛

(هـ) فض الصراعات: إذ تحيط الحكومة علما بالمبادرات المتخذة في أبيدجان، التي أفضت إلى إبرام اتفاق أبيدجان، فإنها تؤيد مبادئ ذلك الاتفاق وتشجع على استمرار الحوار على هدي تلك المبادئ لضمان السلم والأمن المستدامين في سيراليون.

- - - - -